الوظائف التركيبية والدلالية للعمد النحوية

محمد فال زايد محمد امان
طالب دكتوراه: مكونة النص والمناهج
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة نواكشوط

الملخص

يعالج هذا المقال طبيعة العمدة في النحو العربي، من حيث تعدد الآراء والرؤى حول دلالته، وتحديد حالاته والأبواب النحوية التي يدخلها وقد كثرت فيه المذاهب وتعددت المسالك.

وقد أردنا نشرح في هذه الأسطر مفهوم الجملة واتجاهاتها وعملية الإسناد ومكوناته، ومفهوم العمدة وضوابطه، والأهم من ذلك تحديد الوظائف والأدوار التي تضطلع بها العمد على مستويي التركيب والدلالة، انطاقا من قواعد اللغة واستعمالها التداولي. وعند إنعام النظر في هذه المسائل يمكن أن نخرج منها بضوابط ووظائف محددة يمكن أن تكون محل اتفاق، ووظائف أخرى عصية على الضبط والاتفاق بسبب تباين زوايا النظر فيها وتعدد حالات استعمالها التداولي.

الكلمات المفاتيح: العمدة، الجملة، الإسناد، الفضلة، الوظائف، دلالة، تركيب، النحو.

Résumé

Cet article traite de la nature du sujet dans la grammaire arabe, en termes de diversité des opinions et des visions sur sa signification, et de détermination de ses cas et des portes grammaticales qu'il entre. Il y a eu beaucoup d'écoles et de voies différentes à ce sujet.

Nous avons voulu expliquer dans ces lignes le concept de phrase et ses orientations, le processus d'attribution et ses composants, le concept de sujet et ses règles, et plus important encore, définir les fonctions et les rôles que le sujet assume aux niveaux de la structure et du sens, en accord avec les règles de la langue et son usage pragmatique. En examinant ces questions, nous pouvons en tirer des règles et des fonctions spécifiques qui peuvent faire l'objet d'un accord, et d'autres fonctions qui sont difficiles à contrôler et à convenir en raison de la diversité des points de vue et de la multiplicité des cas d'utilisation pragmatique.

Mots-clés : sujet, phrase, attribution, reste, fonctions, signification, structure, grammaire.

1. المقدمة

تكتسب الكلمة معنى معجميا ضيق النطاق والحدود، ولا يهتم بها المستمع ولا تثير لديه التساؤلات أو التفكير إلا عند ما تُستخدم في الجملة؛ حيث تكتسب أبعادًا جديدة تحدد مكانتها ودلالتها، وتنشئ

لدى المستمع تفاعلا بين الأبعاد الدلالية للكلمات داخل الجملة، مما يدفعه للتفكير والبحث من أجل فهم المعنى المقصود.

وليس التفكير الذي يسعى المستمع من خلاله لفهم المعنى عشوائيًا أو اعتباطيا بلا هدف، بل يتم بواسطة محددات وأدوات تحملها الجملة ذاتها.

وهذه المحددات لا تقتصر على السياقات الخطابية أو الأنماط التركيبية الخاصة فحسب، بل تشمل العوامل التي تؤثر بشكل كبير في توجيه المستمع نحو فهم الدلالة، وخاصة في اللغة العربية التي تُعتبر لغة إعرابية، وأحد أهم هذه العوامل هو موقع الكلمة في الإعراب.

فإذا كان موقع الإعراب هو المؤشر الذي يميز بين صحة المعنى وخطئه، وبدونه تتشابه الأساليب وتلتوي المعاني حتى لا يتم فهم أهدافها وأبعادها، فإنه من الضروري تسليط الضوء على أهمية الإعراب في توضيح المعنى وإظهار ما يقصده المتحدث، وتأكيد مكانة الإعراب في دراسة اللغة، حيث يُعتبر أحد المؤشرات التي تساعد في توضيح المعنى وإزالة الارتباك.

ونظرًا لأن الإعراب سمة أساسية للأسماء، يُعتمد عليه في تكوين الجملة ويُعطيها معناها ودلالتها ضمن الهيكل التركيبي، فإن تأثيره في التوضيح وتحديد قيمة الكلمة داخل الجملة لا يمكن تجاهله.

وذلك لأن المعاني التي تُعبر عنها الأسماء بواسطة الإعراب تنقسم إلى ثلاثة أصناف:

- معنى يعتبر عمدة في الجملة، لا يمكن الاستغناء عنه مثل الفاعلية ويكون له الرفع.
- معنى يعتبر فضلة، ويتم الكلام بدونه مثل المفعولية ويكون له النصب.
- معنى يقع بين العمدة والفضلة، ويكون هو المضاف إليه، مثل" غلام زيد"، ويكون له الجر.

فالعمدة مصطلح يستخدم في علم النحو العربي للدلالة على رتبة محجوزة لعنصر معين في الجملة يستلزم وظائف دلالية وتركيبية بعضها يحدده علم المنطق والبعض الآخر يثبته علم النحو وبعضها أثبتته الحداثية من النحو التوليدي والتداولي.

ولهذه سنحاول في هذا المقال ضبط مواقع العمد، وتحديد أهم الوظائف التركيبية والدلالية التي يتميز بها.

2. مكونات الإسناد في الجملة العربية

لا بد أن يجتمع في الكلام عند النحاة شيئان مهمان هما: اللفظ والإفادة[1]. أما المفردات فلا تكون ذات فائدة بمفردها، وإنما تكون ذات دلالة على معنى مفرد. وهنا يكمن الاختلاف بين الفائدة والمعنى المفرد[2].

والمراد من ذلك هو أن الكلمة المفردة، إذا دلت على معنى في ذاتها، فإنها لا تفيد إلا إذا ائتلفت مع غيرها. وذلك لأن الكلام لا يتكون من جزء واحد، بل يحتاج إلى دعائم ومستند يستند إليه.

وهذه الدعائم هي المسند والمسند إليه.

فالمبتدأ في الجملة الاسمية هو المسند إليه، والخبر هو المسند. والفاعل أو نائبه في الجملة الفعلية هو المسند إليه، والفعل هو المسند. وكل ركن من هذين الركنين يعد عمدة لا يمكن الاستغناء عنه في الجملة، وباقي أجزاء الجملة يمكن الاستغناء عنها[3]

وترتبط علاقة الإسناد بين ركني الإسناد في الجملة الاسمية والفعلية، حتى يعطي الكلام فائدة يحسن السكوت عليها. وإذا جاء المبتدأ مثل "زيد" ولم يتم الإخبار عنه، فإنه يكون مجرد صوت لا محل له من الإعراب والتعبير.

واشتراطُ النحاة لوجود المسند والمسند إليه في الجملة راجعٌ عندهم إلى أن الاسم الواحد لا يفيد، بل لا بدَّ من الربط بينه وبين غيره، وهذا لا يتأتى إلا عن طريق إسناده أو إسناد غيره إليه؛ إذ" كيف يُتصورُ أن يفيد الاسم الواحد، ومدار الفائدة على إثبات شيء أو نفيه، وكلاهما يقتضي شيئين: مثبت ومثبت له، ومنفي ومنفي عنه"[4]، كما أن" الألفاظ المفردة –التي هي أوضاع اللغة –لم توضع لتعرف معانيها في أنفسها، ولكن لأن يُضَمَّ بعضها إلى بعض، فيعرف فيما بينها فوائد"[5]

---

[1]– انظر: التصريح بمضمون التوضيح: ج/1، 20 الشيخ خالد الأزهري، وتماشه حاشية الشيخ بس بين العليمي، دار الفكر، القاهرة.

[2]– انظر الأصول دراسة استيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب للدكتور: تمام حسان: 326، الهيئة المصرية الكتاب، القاهرة، 1982م

[3]– انظرت دلائل الإعجاز العبد القاهر الجرجاني، قرأه وعلق عليه الأستاذ محمود محمد شاكره الهيئة المصرية العامة للكتابة مكتبة الأسرة 2000م.

[4] – أسرار البلاغة في علم البيان، لعبد القاهر الجرجاني: 367، 368، صححه السيد محمد رشيد رضا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1409هـ 1988م.

[5] – دلائل الإعجاز، لعبد القاهر الجرجاني: 539، قرأه وعلق عليه الأستاذ محمود محمد شاكر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة، 2000م.

وقد أكَّد سيبويه على التلازم الشديد بين طرفي العمدة: المسند والمسند إليه؛ حيث يقول عنهما: "وهماما لا يغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدًّا، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه، وهو قولك: عبدُ الله أخوك، وهذا أخوك. ومثل ذلك يذهب عبدُ الله، فلا بدَّ للفعل من الاسم، كما لم يكن للاسم الأول بدٌّ من الآخر في الابتداء. ومما يكون بمنزلة الابتداء قولك: كان عبد الله منطلقا، وليت زيدا منطلق؛ لأن هذا يحتاج إلى ما بعده كاحتياج المبتدأ إلى ما بعده"[1].

ويقول كذلك في قولك: هذا عبد الله منطلقا: " فهذا اسم مبتدأ يُبنَى عليه ما بعده، وهو عبد الله، ولم يكن ليكون هذا كلاما؛ حتى يبنى عليه أو يبنى على ما قبله"[2]. ويقول تحت "باب الابتداء": "فالمبتدأ كل اسم ابتدئ ليبنى عليه الكلام... فالابتداء لا يكون إلا بمبني عليه"[3].

أما حديثه عن طرفي الإسناد في الجملة الفعلية، وحاجة كل منهما للآخر، فيقول عنه:" ألا ترى أن الفعل لا بدَّ له من الاسم، وإلا لم يكن كلاما "[4]؛ وذلك لأن الفعل لا يخلو "من مضمر أو مظهر مرفوع من الأسماء"[5].

وقد علَّل النحاة ضرورة احتواء الجملة الفعلية على فاعل؛ بأن الفعل في حاجة إليه؛ إذ أنه مسند، والمسند محكوم به، ولا بد للمحكوم به من محكوم عليه[6]، كما أن الفاعل كجزء من الفعل، ولا يستغني الجزء عن الجزء، وهذا الأمر يوشك أن يكون مسلما به عند جمهور النحويين[7].

---

[1] – كتاب سيبويه، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر: 1/ 23، تحقيق وشرح الأستاذ عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، 1411هـ 1991م.

[2] – الكتاب، ج/1، ص: 78.

[3] – المصدر السابق: 2/ 126، وانظر: الكتاب: 2/ 389. إلا أننا نلاحظ أن سيبويه يسمى المبتدأ مسندا، ويسمي الخبر مسندا إليه، وهو ما يخالف التحديد المشهور بين النحاة من بعده؛ إذ المبتدأ عندهم هو المسند إليه، والخبر هو المسند". انظر: بناء الجملة العربية، الدكتور: محمد حماسة عبد اللطيف: 43 -44، دار الشروق بالقاهرة، ط أولي، 1416هـ 1996م.

[4] – الكتاب، ج/1، ص: 21.

[5] – المصدر نفسه، ج/1، ص: 80.

[6] – انظر: التصريح بمضمون التوضيح: 1/ 271

[7] – انظر: اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء عبد الله العكبري: 1/ 149 -151، تحقيق غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت، دمشق، الطبعة الأولي، 1416هـ 1995م.

3. الجملة

إنَّ الجملة في مفهوم النحاة القدماء ما ائتلف من أكثر من كلمتين أفاد فائدة تامة يحسن السكون عليها، مكونة من اسم واسم أو اسم وفعل أو اسم وحرف عند عدد من النحاة، ولا ائتلاف بين فعل وفعل، ولا بين فعل وحرف.

وعند تصفحنا لكتب القدماء والمحدثين نجد أنَّهم يخلطون بين مصطلحي (الكلام) و(الجملة)، إذ نجد اتجاهين في تعريف الجملة، فالاتجاه الأول هو اتجاه من جعل الجملة والكلام مترادفين، أي أنهما مصطلحان لشيء واحد، فالكلام هو الجملة، والجملة هي الكلام، ويمثل هذا الاتجاه، ابن جني(ت392هـ)[1]، والجرجاني، والزمخشري (ت 538هـ)، وابن يعيش (ت643هـ) ومن تبعهم، قال الجرجاني: "اعلم أنَّ الواحد من الاسم والفعل والحرف يسمى كلمة، فإذا ائتلف منها اثنان فأفادا نحو خرج زيدٌ سمّي كلاماً وسمّي جملة."[2]

والاتجاه الآخر هو اتجاه من جعل الجملة والكلام مختلفين، ويمثل هذا الاتجاه رضي الدين الاسترأباذي (ت 868هـ) الذي ذهب إلى أنَّ الكلام أعمُّ من الجملة قائلا:" وكلُّ كلا م جملةٍ ولا ينعكس"[3] وابن هشام ومن تبعه من النحاة[4]، فشرط الكلام الإفادة، أما الجملة فلا يشترط فيها أن تكون مفيدة، وإنَّما يشترط فيها الإسناد سواء أ أفادت أم لم تفد؛ ولذلك تعدُّ الجملة أعمُّ من الكلام، إذ كلُّ كلامٍ مفيد، وليست كلُّ جملةٍ مفيدة[5].

أمَّا المحدثون من النحويين فقد اختلفوا أيضا في تعريفهم للجملة، وفي الأساس الذي اعتمدوا عليه في حدِّهم للجملة، بين الإفادة، والإسناد، والتلازم والربط وغير ذلك من الأسس، ونجد أنَّ آراء المحدثين كانت صدى لدراسات القدماء، فهي متفاوتة بين من قال بالترادف بين الجملة والكلام.

وممن انطلق من معيار وصفي نجد الدكتور إبراهيم انيس الذي يعرف الجملة بقوله:" إن الجملة في أقصر صورها هي أقل قدر من الكلام يفيد السامع معنى مستقلا بنفسه، سواء تركب هذا القدر من

---

[1]– الخصائص، ابن جني، ج/1، ص: 27.

[2]– الجمل، عبد القاهر الجرجاني: 91، وينظر: المفصل في علم العربية، الزمخشري: 8، وشرح المفصل، ابن يعيش، ج/1، ص: 44.

[3]– شرح كافية ابن الحاجب، رضي الدين الاسترأباذي، ج/1 ص: 24.

[4]– ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، ج/2، ص: 36

[5]– ينظر: الجملة العربية، تأليفها وأقسامها، فاضل السامرائي، ص: 4.

– كلمة واحدة أو أكثر.[1] كما عرفها أنيس منصور أنها أقل قدر من الكلام يفيد معنى مستقلا بنفسه سواء تركب هذا القدر من كلمة واحدة أو أكثر، فإذا سأل القاضي أحد المتهمين قائلا: من كان معك وقت ارتكاب الجريمة؟ فأجاب: زيد، فقد نطق هذا المتهم بكلام مفيد في أقصر صورة.[2]

وبعضهم انطلق من معيار توليدي تحويلي[3]، والبعض الآخر انطلق من معيار وظيفي تداولي[4]، لا يتسع المقام لذكرها.

4. **العمدة**

الدارس لهذا المصطلح لن يجد له ذكرا في كتب متقدمي النحاة، ولم أطلع في كتب الدارسين المحدثين من حدد أول ذكر له منذ الرعيل الأول إلى جيل الزمخشري، غير أنا وجدنا في كتاب الرماني اشتقاقا له يمكن اعتباره أول تشكل لهذا المصطلح، وأقدم ظهور له، حيث عبر عنه باسم" المعتمد" حيث يقول: المعتمد البيان الذي لا يجوز حذفه: هو الفاعل..، ومعتمد البيان الذي يجوز حذفه المبتدأ". ويقول: "العلة الرفع في الاسم هي ذكر الاسم على جهة [معتمد] الكلام، وعلة النصب فيه ذكره على جهة الفضلة في الكلام[5]، وحكى عنه أبو هلال العسكري قوله:" وأما معتمد البيان فهو الذي لا يصح الكلام إلا به نحو قولك: ذهب زيد، ... فأما الفاعل فهو معتمد البيان"[6]. فهذا اللفظ (معتمد) في صورة اسم المفعول جاء بدلالة (العمدة) عينها، ولعله بدأ من هنا أو ما يقرب منه، وربما ساعد على ذيوعه أبو موسى الجزولي الذي يقول في مقدمته والمبتدأ معتمد البيان ... والخبر معتمد الفائدة[7]. ثم تطور إلى صورة (العمدة) التي استقر عليها عند المتأخرين، وذاع في كتبهم واعتمدوا عليه[8]. وبالعودة إلى المعنى اللغوي لكلمة" عمدة" نجد أن بناءها يعود إلى الجذر اللغوي (ع. م. د) وهو عند النحاة، وبحسب استعمالهم المطرد أقرب إلى اسم المصدر، وإن كان بناؤه الظاهر جاء على وزن "فعلة"، التي هي" اسم مرة" من الفعل عمد الذي يأتي مصدره الأصلي على وزن "فعل" عمدا ويعود إلى

---

[1] – من أسرار اللغة، إبراهيم أنيس، القاهرة 1966، ص: 260-261.

[2] – المرجع نفسه، ص: 26

[3] – ينظر: زكريا ميشال، ص: 17

[4] – ينظر: دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، أحمد المتوكل، ص: 33 -34.

[5]– رسالة الحدود، لأبي الحسن الرماني المتوفى سنة 388، ص: 76، 84

[6]– الفروق اللغوية، أبو هلال العسكري ص: 74.

[7]– شرح المقدمة الجزولية، للجزولي المتوفى سنة 607، ص: 744.

[8]– انظر: عمدة الحافظ وعدة اللافظ، لابن مالك المتوفى سنة، 672، ج/1، ص: 174.

الجذر عمد "العين والميم والدال" أصل كبير، فروعه كثيرة ترجع إلى معنى، وهو الاستقامة في الشيء، منتصبا أو ممتدا، وكذلك في الرأي وإرادة الشيء"[1].

وبعض متأخري النحاة يعرفون العمدة بأنه ما لا يجوز الاستغناء عنه في الأصل[2]، وهو تعريف مختصر، ينفى إشكال حذف العمدة حذفا واجبا في مواضع، وحذفاً جائزا في مواضع أخرى ذلك أن التعريف يراعي أصل الوضع قبل أن تطرأ عليه طوارئ الاستعمال وعوارضه.

والعمد عند بعض النحاة[3] ثلاث: الفاعل والمبتدأ والخبر، وما كان أصله ذلك كالاسم والخبر لكل من إن وأخواتها ولا التبرئة وما الحجازية وكان وأخواتها وكاد وأخواتها ومعمولي ظن وأخواتها ويزيد آخرون الفعل في الجملة الفعلية[4].

1.4. بين العمدة والفضلة

إن الجملة وإن كانت مؤسسة على العمدة، قائمة على الإسناد، لابد لها في كينونتها من ركنين أساسيين، تعتمد عليهما في تكوينها، وأصل بنائها، وحقيقة وجودها، إلا أنها لا يمكنها أن تستغني عن متممات ولواحق، تلبسها على أصلها، وتجر بها على المعنى ذيولها، فتطيلها وتقصرها بقدر الحاجة، وهذه الفواضل هي التي تمنح الجملة قدرتها على التمدد في المعاني والبسط في الدلالات.

فالعمدة والفضلة ليس بينهما تنافر، أو علاقة إلغاء، وإنما تتمايز العمدة من الفضلة لاختلاف مراتبهما وتكامل أدوارهما فالعمدة يأخذ مقام التأسيس للتركيب من أصله يقيم نظام الدلالة من أوله فهو الحجر الأساس والمبتدأ الأول. والفضلة تأخذ دور التكملة المعينة للعمدة في إقامة البنية التركيبية، وإتمام المفاهيم الدلالية.

ويمكننا التمييز بين العمدة والفضلة في أمور من أهمها:

من الناحية التركيبية يتميز العمدة عن الفضلة من حيث الاستغناء وعدمه؛ "لأن العمدة هنا المراد بها ما لا يستغنى عنه في التركيب الإسنادي"،[5] ويقول الشاطبي:" والفضلة مقابل العمدة، وهو ما استغنى الكلام عنه، نحو: جاء زيد راكبا، فراكبا لو لم يُؤت به لصح الكلام وتم بأجزائه، وكذلك إذا قلت: زيد منطلق راكبا، فلو لم تأت للفعل بفاعل، ولا للمبتدأ بخبر لكان" راكبا" فاعلا مع الفعل وخبرا مع المبتدأ،

---

[1] – مقاييس اللغة، ابن فارس ج/4، ص 137

[2]– المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، للشاطبي، ج/3، ص: 422.

[3]– شرح الكافية للرضي، ج/1، ص: 62، 71.

[4]– انظر: شرح الحدود للفاكهي ص: 214، والمقاصد، ج/3 417.

[5] – شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ج/1، ص: 166

فكنت تقول: جاء راكب، ويزيد راكب، فيكون إذ ذاك عمدة لا فضلة؛ لأن الكلام لا يستغني عنه، فلا يكون إذ ذاك حالا. فهذا معنى كونه فضلة، فتحرز إذا منه في قولك: قام راكب، وزيد راكب، وإن كان وصفا من الأوصاف"[1].

والقاعدة أنه لا يحذف الشيء لغير دليل سواء أكان عمدة أم فضلة، فإن المفعول به قد يحذف أو يقدم لكن الفعل يتضمن دليلا عليه لأنه يطلبه من الناحية اللفظية والمعنوية وذلك ما يتضح في الفعل المتعدي كقولنا ضربت زيدا.

وإن عرض للعمدة جواز الاستغناء عنها لم تخرج بذلك عن كونها عمدة. وإن عرض للفضلة امتناع الاستغناء عنها لم تخرج بذلك عن كونها فضلة"[2]

"والعمدة عبارة عما لا يسوغ حذفه من أجزاء الكلام، إلا بدليل يقوم مقام اللفظ به"[3]

ومن ناحية العلامة الإعرابية نجد أن العمدة يأخذ موقعا قويا، وهو الرفع بينما نصيب الفضلة موقع النصب، وأما الجر فعل كثير من القدماء موقعه بكونه واسطة بين العمدة الفضلة. يقول الشاطبي "وقد علم أن أنواع إعرابه ثلاثة: رفع ونصب وجر، فليعلم أن الرفع للعمدة والنصب للفضلة والجر لما بينهما. وإنما كان كذلك لأن الاهتمام بالعمدة أشد من الاهتمام بغيره، فجعل إعرابه الرفع؛ لأن علامته الأصلية الضمة، وهي أظهر الحركات"[4].

وهذا يظهر الفرق في القوة بين العمدة والفضلة، يقول الجوهري:

"وبدأ بالمرفوعات لكون المرفوعات عمدة الكلام، كالفاعل والمبتدأ والخبر، والمنصوب في الأصل فضلة، وإن وقع النصب في بعض العمد تشبيها له بالفضلات، كاسم (إن) وخبر (كان) ونحوه"[5]

ومن ناحية المكانة الدلالية الذي تقوم على مرتكزي العمدة والفضلة، مع اختلاف في مقامهما ومحوريتهما في النص، فالدلالة بالدرجة الأولى تبنى على الإسناد واستقامة ركنيه اللذان هما "العمدة" في الكلام، ومن الدرجة الثانية، يبنى الكلام على التوابع والمتممات بتفاوت في مستوى أهميتها، وحضورها في بناء المعنى، وتوضيح قصد المتكلم؛ فدور الفضلة لا يقل أهمية عن دور العمدة، باعتباره عامل انسجام ومحور ارتباط الجملة، لوقوع الفعل بشكل عام عليه وخاصة الفعل المتعدي

---

[1] – المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك) ج/3، ص: 417

[2] – شرح تسهيل الفوائد محمد ابن مالك، ج/2 ص: 322

[3]– تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، محمد ابن عبد الرحمن الدماميني، ج/3، ص:7

[4] – شرح التسهيل، مرجع سابق ج/2، ص: 842

[5]– شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، شمس الدين محمد بن عبد المنعم ج/1، ص: 330

الذي يحتاج في إتمام دلالته إلى المفعول به، المسمى اصطلاحيا" فضلة"، كاحتياجه للفاعل الذي هو" عمدة"، ويمكن أن نجد هذا في المثال التالي:" ضرب محمد عمرا" فعمر هنا هو الواقع عليه الفعل والمتمم لمعنى الحدث الذي هو محمد.

فليس معنى الفضلة إذن إمكان الاستغناء عنها متى شئنا وإنما المقصود بـ" الفضلة" أنه يمكن أن يتألف كلام بدونها، إذ كل كلام لابد أن يكون فيه عمدة مذكورة أو مقدرة بخلاف الفضلة فإنه يمكن أن يتألف كلام بدونها نحو" محمد مسافر" و" فاض النهر".[1]

ومن ناحية النسبة العددية يظهر من خلال الاستقراء، أن أبواب "العمدة" أقل من أبواب "الفضلة"، فالعمدة من حيث دلالته على المرفوعات تشمل خمسة أبواب أساسا وهي:

"المبتدأ والخبر والفاعل ونائبه والشبيه بالفاعل، وعنى بالشبيه بالفاعل اسم كان وأخواتها وما حمل عليها، ودخل في الخبر خبر إن وأخواتها وما حمل عليها".[2] وإن كان تفصيلها قد يصل بها إلى عشرة أبواب وهي:" المبتدأ والخبر والفاعل ونائبه والشبيه بالفاعل، وعنى بالشبيه بالفاعل اسم كان وأخواتها وما حمل عليها، ودخل في الخبر خبر إن وأخواتها وما حمل عليها".[3] يضاف إلى ذلك الأفعال فهي كما نص عليها الشاطبي" عمد".

وأما أبواب الفضلة فهي المنصوبات، وهي غالبية أبواب الإعراب النحوي في اللغة العربية، وقد حصرها النحاة في تسعة أشياء هي:

" المفاعيل الخمسة والمستثنى والحال والتمييز والمشبه بالمفعول به، وعنى بالمشبه به المنصوب في باب الصفة المشبهة باسم الفاعل."[4]

2.4. الوظائف التركيبية

إن معرفة المسند من المسند إليه لا تكفي لتحديد الوظائف النحوية لعناصر الجملة؛ لأن الإعراب يقتضي تحديد وظيفة الكلمة بينما الإسناد لا يحدد تلك الوظيفة، وإنما يشير إلى المعنى إشارة عامة، فإذا أخذنا جملة اسمية فإننا نجد المسند إليه يأخذ وظائف نحوية كثيرة، كالمبتدأ وأسماء النواسخ..،

---

[1] – المقاصد الشافية، الشاطبي، ص: 161

[2] – تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ج 2، ص 842

[3]– متممة الأجرومية، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن الطرابلسي المغربي، المعروف بالحطاب، ص: 17

[4] – نفس المصدر نفس الصفحة

وفي الجملة الفعلية نجد المسند إليه يأخذ وظائف الفاعل ونائب الفاعل وغيرهما، كما قد يكون كل من المسند والمسند إليه جملة.

وقد استعمل النحاة مصطلحات دقيقة تبين الوظيفة التي يؤديها كل عنصر بناء على علاقته بالعناصر الأخرى، ومن هذه المصطلحات: الفعل، والفاعل، المبتدأ، الخبر.. فالمبتدأ هو الذي يذكر في بداية الجملة ليؤسس عليه الكلام ابتداء للتنبيه عليه والإشارة إلى أنه المتحدث، بما سيأتي بعده، لذلك يصح أن يسأل عنه بأداة الاستفهام" ما له؟" وما سيأتي بعده الخبر الذي يحمل معانٍ متعددة بالإضافة إلى المعنى الإسنادي. يمكن أن يكون للخبر معنى الثبات، كما في الأسماء ومشتقاتها، مثل "زيد كريم"، أو معنى التجدد كما في الأفعال، مثل" زيد يُكرم ضيفه".

وفي حالة الجملة الفعلية، يجدر بنا أن نلاحظ أن المسند، وهو الفعل، يحمل معنى التجدد والحدوث مرة بعد أخرى، وفقًا لما ذكره الجرجاني. لذا، فإن الاقتصار على الاعتقاد بأن الفعل هو المسند يكفي لاستيعاب هذا المعنى، وهو ما ينطبق على باقي الكلمات سواء كانت مسندة أو مسندة إليها.

قد يعتبر بعض المحدثين، الذين ينتقدون النحاة في قضية العامل، أن جملًا مثل" زيد قائم" تعني" زيد كان قائمًا" أو" زيد قائمًا". يرى هؤلاء أن الجمل المسندة والمسند إليها فيها شيء واحد لم يتغير. ولكنهم لم يأخذوا في الاعتبار أن قولنا "زيد قائم" يعبر فقط عن إخبار المبتدأ (المسند إليه) في الزمن الحاضر المستقبل، ويرتبط بالابتداء لغرض الإخبار المحض. أما قولنا" كان زيد قائمًا"، فتكمن التركيز على الخبر (المسند) الذي يتغير بوجود زمن كان الماضي، ويرتبط بزمانه. وفي حالة قولنا "إن زيدًا قائمًا"، فإن التركيز يكون على زيد (المسند إليه) الذي يتغير بوجود التأكيدية" إن"، وبالتالي يصبح موكدًا ومرتبطًا بها.

وبناءً على ذلك، يمكننا تقييم بقية العناصر الأخرى في الجملة بناءً على موقعها في الجملة وتعلقها بالعوامل الأخرى. على سبيل المثال، في حالة الفاعل ونائب الفاعل واسم كان وأخواتها وخبرها واسم أدوات النفي وخبرها، يتم توجيه وصفها وتحليلها بناءً على التعلق.

ومن هنا، يتبين لنا أن الإعراب والإبانة عن المعنى وتحديد الوظائف النحوية لعناصر الجملة يتطلب استخدام المصطلحات النحوية المناسبة والواضحة التي استخدمها النحاة من الخليل وسيبويه[1] إلى ابن جنى والجرجاني وغيرهم من علماء النحو.

---

[1] – الكتاب، سيبويه، ج/1، ص: 23.

وبالتالي، ينبغي تجنب استخدام المصطلحين" المسند" و" المسند إليه" في الإعراب، وذلك لأنه من الصعب تضمين جميع الوظائف المتعددة والمعاني المختلفة في مصطلحين فقط. ومع ذلك، لا يغني ذلك التخلي عن استخدامهما تمامًا، بل يمكن استخدامهما في سياق تحديد ركني الجملة، وذلك من أجل ربطهما وتوضيح تلازمهما. وبعد ذلك يأتي الإعراب لتحديد هذا التوازن والتلازم، وذلك من خلال تحديد وظيفة هذين الركنين بدقة، وهو ما لا يمكن تحقيقه إلا من خلال استخدام المصطلحات النحوية المناسبة التي ذكرناها سابقًا.

ولقد أشار الدكتور صالح بلعيد إلى أن "لفظ الاسناد أعم من لفظ الإخبار، لأن الاخبار ما احتمل الصدق والكذب فلم ينطبق إلا على ما احتملهما، والإسناد ينطبق على ما احتملهما وهو الخبر، وعلى ما لا يحتملهما كالاستفهام والأمر والنهي، وما أشبه ذلك مما ليس بخير. فكل خبر مسند وليس كل مسند خبراء"[1].

ومن الغريب أن البعض يعتبر أن هناك التباسا بين المستويات اللغوية، مثل المستوى الصرفي والمستوى النحوي، في هذه المصطلحات مثل "فعل" و"مبتدأ" و"خبر" وغيرها. ففي دراسة اللغة، ليس من الضروري دائمًا فصل هذا المستوى عن ذاك، وخاصة في اللغة العربية التي تتكامل علومها تكاملًا واضحًا لا يمكن إنكاره إذا أردنا دراسة اللغة بما يتناسب مع طبيعتها التكاملية التي تبرز جمالها ورونقها.

ففي بداية ظهور العلوم النحوية، كانت علوم اللغة كلها تعتبر علمًا واحدًا متماسكًا، كما يتضح من أقوال علماء النحو الأوائل. ومن المناسب أن يتم توحيد دراسة العربية بين الصرف والنحو، تمامًا كما يجتمع النحو مع البلاغة ويتداخلان في العديد من القضايا والمسائل، يمكن أيضًا أن يجتمع النحو مع الصرف ويتداخلان في العديد من القضايا والمسائل، مثل تحديد نوع الكلمة وجنسها إلى عدة أمور أخرى ذات صلة. وبالتالي، لا يجب النظر إلى المسند والمسند إليه كمصطلحين محايدين يمكن استخدامهما لتوضيح جميع الوظائف النحوية، وإنما يجب استخدام المصطلحات النحوية المناسبة والواضحة لتحقيق هذا الغرض.

وإذا كانت الوظائف الّتركيبية في الّنظرية الوظيفية تعتمد على ما يعرف بالوجهة، فإن ما ينطبق على النظرية الّنحوية العربية هو كل باب نحوي تجريدي له تعّلق بغيره، هذا المفهوم هو ما سنعتمده، أما الوظائف الدلالية والتداولية فسنحافظ على مفاهيمهما كما هي عليه في الّنحو الوظيفي، أي أن

---

[1]– التراكيب النحوية وسياقاتها المختلفة عند الإمام عبد القاهر الجرجاني، ص: 102.

الوظائف الدلالية هي الأدوار التي تقوم بها حدود الجمل بالنسبة إلى الواقعة، والوظائف التداولية هي العلاقات القائمة بين مكونات الجملة في علاقتها بالمقام.

فمصطلح الفاعل من المصطلحات النّحوية ذات الصبغة المفردة، كثير الحضور في التّحليل النّحوي لقضايا الجملة العربية. لكن- نظرا لتعدد الدلالات التي يمكن إسنادها إلى وظيفة الفاعل (تبعا لنوع الفعل)- نجد علماء العربية قد أغفلوا ذكر الدلالة في تعريفاتهم له، وركزوا على الجانب التركيبي التّجريدي البحت، وهذا ما نبه إليه ابن هشام حين أورد تعريف الفاعل قائلا: "وإنما مّثلت ب(قام زيد) و(مات عمرو) ليعلم أنّه ليس معنى كون الاسم فاعلا أن مسماه أحدث شيئا، بل كونه مسندا إليه على الوجه المذكور، ألا ترى أن عمرا لم يحدث الموت، ومع ذلك يسمى فاعلا"[1]

يظهر من هذه التّعاريف أن الفاعل قد نُظر إليه من جانب شكلي موقعي (أو جانب تركيبي محض؛ (الفعل مسندا إليه مقدما عليه)، كما نُظر إليه من جانب الوظيفة الدلالية وهو القيام بالفعل، لكن وجود استثناءات جعل النحاة لا يعولون كثيرا على هذه الوظيفة (الدلالية) في تحديد الفاعل، بل ركزوا على الشّكل لأنه يسهل وضع حد جامع مانع يضبط هذا الباب النّحوي، ويسهل تمييزه عن غيره.

أما في نظرية النّحو الوظيفي فإن الفاعل يتحدد بالنّظر إلى الوجهة، أي أن الواقعة حين تُقدم تستلزم منظورا رئيسا، وآخر ثانويا، الفاعل هو المنظور الرئيس، ولذلك يعرف بأّنه:" الحد الذي يشكل المنظور الرئيسي للوجهة التي تُقدم انطلاقا منها الواقعة الدال عليها محمول الجمل"[2]، وبذلك يمّثل وظيفة تركيبية من منطلق هذه المعالجة.

فهو كحد تتطلبه الواقعة يحمل وظائف دلالية بحسب نوع هذه الواقعة؛ التي قد تكون أعمالا أو أحداثا أو أوضاعا أو حالات، والأمثلة التالية توضح هذه الأنواع على التوالي:

أ- كتبت هند رسالة (عمل)

ب- حطمت الريح السفينة (قوة)

ج- وقفت زينب بباب بيتها (وضع)

د- فرح خالد لنجاح هند (حالة).

---

[1]- شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام ومعه كتاب: سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى، لمحي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهر، ط: 2004، ص: 183

[2]- من البنية الحملية إلى البنية المكونية، أحمد المتوكل، ص: 19

وهذا يعني أن الفاعل قد يكون – من حيث وظيفته الدلالية– دالا على منفذ، أو قوة، أو متموضع، أو حائل[1].

ومن خلال هذا العرض يتبدى أن لا تعارض بين النظريتين، إلا أن نظرة النّحو الوظيفي أبين وأوضح من حيث تفريقها بين الوظائف التركيبية والدلالية، ولكي تكون النظرة في مصطلح الفاعل النحوي في النظرية النحوية العربية أدق أقترح أن تضاف إليه الوظائف الدلالية وصفا وتحليلا بحسب الواقعة، فيكون إعراب الفاعل ب: فاعل منفذ/ قوة/ حائل...مرفوع وعلامة رفعه الضمة... وإذا كان الموضوع المسند إليه وظيفة الفاعل محدثا عنه أضفنا إليه الوظيفة التداولية المحور، فنقول: فاعل منفذ محور مرفوع... ومن هنا نجد أن هذه الوظائف الدلالية والتداولية، إذا أضيفت إلى الوظيفة النحوية فإنها ستغنيها وتوضحها، وتكملها.

3.4. الوظائف الدلالية

الوظائف الدلالية للعمد هي الأدوار التي تقوم بها هذه العناصر الرئيسة في حدود الجمل بالنسبة إلى الواقعة، والوظائف التداولية هي العلاقات القائمة بين مكونات الجملة في علاقتها بالمقام. فالفاعل **مثلا** من المصطلحات النّحوية ذات الصبغة المفردة، كثير الحضور في التّحليل النّحوي لقضايا الجملة العربية وهو يتحدد بالنّظر إلى الوجهة، أي أن الواقعة حين تُقدم تستلزم منظورا رئيسا، وآخر ثانويا، الفاعل هو المنظور الرئيس، ولذلك يعرف بأنّه:" الحد الذي يشكل المنظور الرئيسي للوجهة التي تُقدم انطلاقا منها الواقعة الدال عليها محمول الحمل"[2]، وهو يمّثل وظيفة تركيبية من منطلق هذه المعالجة.

أما نائب الفاعل أو المفعول الذي لم يسم فاعله فهو ينتج عن حذف الفاعل النّحوي لغرض من الأغراض اللفظية أو المعنوية، ويوجب هذا الحذف تعديلا في بنية الجملة، ومن بين ما يعدل: أن العنصر الموالي له يحل محله آخذا وظيفته التركيبية وقد نبه الإمام الجرجاني إلى أن نائب الفاعل ما هو إلا فاعل فقال:" اعلم أن الشريطة إذا كانت ما ذكرنا؛ من أن من يسند الفعل إلى الاسم مقدما عليه، فلا فصل بين (ضرب زيد) و(ضرب زيد) في جواز تسمية كل واحد منهما فاعلا، وإذا جاز أن يسمى نحو: (مات زيد) فاعلا مع أنه عار من الفعل ومفعول في المعنى من حيث أن الله تعالى

---

[1]– ينظر، الجملة المركبة في اللغة العربية، أحمد المتوكل، منشورات عكاظ، الرباط، ط 1، 1987، ص: 21، 34

[2] من البنية الحملية إلى البنية المكونية، أحمد المتوكل، ص: 19

أماته، جاز أيضا أن يسمى (زيد) في قولك: (ضرب زيد) فاعلا، وإن كان قد وقع عليه الفعل في المعنى، وذاك لما .ذكرنا من أن الاعتبار بأن يكون الفعل مسندا إليه مقدما عليه[1]"

أما المبتدأ فقد عرف المتوكل وظيفته التداولية بأنه ما يُحدّد مجال الخطاب، الذي يُعتبر الحمل بالنسبة إليه واردا"[2] وبعبارة أخرى هو المُكوِّن الذي يدل على مجال الخطاب الذي يُعدُّ الحمل الموالي واردا بالنسبة إليه[3] ويعني ذلك أنّ الخاصية المميزة للمبتدأ هي ورود الحمل بأكمله تابعا له نحو ما تبينه الجمل الآتية:

-زيد، أبوه مريض.

-زيد، هل لقيت أباه.

-زيد، إن تكرمه يُكرمك[4].

وتأخذ المركبات الاسمية الأولى في الجمل المتتالية؛ حيث البنية الجملية الموالية لها كلّها واردة بالنسبة إليها، الوظيفة التداولية المبتدأ، باعتبارها تشكل مجال الخطاب،

وما يلاحظ على هذه المكونات الاسمية أنها لا تأخذ سوى الوظيفة التداولية (المبتدأ) وليس لها إمكانية أخذ وظيفة دلالية ولا تركيبية؛ لأنّها لا تُعتبر حدا من حدود البنية الجملية، وليست فاعلا ولا مفعولا.

5. الخاتمة

بعد الوقوف على المقاربة النحوية القديمة للعناصر التي شَغَلَت وظيفة العمدة خلصت الدراسة إلى أن هذه الوظيفة التي سماها القدماء عمدة يقع عليها مدار الكثير من أبواب النحو، من جهة التصنيف والتبويب، ومن جهة الرتبة المحفوظة وغير المحفوظة، وأبرز ما انتهى إليه البحث أن:

1- الدراسات اللسانية على اختلاف منطلقاتها النصية والسياقية، تعتمد -بشكل مباشر أو غير مباشر- على تصنيف القدماء للجملة لثنائية العمدة والفضلة.

---

[1]- المقتصد، الجرجاني، ج 1، ص 346

[2]- الوظائف التداولية، أحمد المتوكل، ص: 115

[3]- اللسانيات في الثقافة العربية المعاصر، حافظ إسماعيل علوي، ص: 352.

[4]- الوظائف التداولية، أحمد المتوكل، ص: 117

2- النحو العربي لم يكن مجرد علم يُركز على تتبع علامات الإعراب والبناء، بل كان يهتم أيضًا بترتيب الكلام ومقاصد المتكلمين. وكل ذلك يستند إلى أساس من النحو يتضمن الإسناد والتعليق. وهذا يؤكد أن للنحو وظيفة وغاية أوسع من مجرد ذلك.

3- تُولي الرتبة اهتمامًا خاصًا بإبراز العلاقات بين الكلمات. فتنشأ العلاقات النحوية بين الكلمات من خلال تنظيمها في ترتيب محدد داخل الجملة العربية، حيث يحتاج بعضها إلى حجز مكان معين لبعضها الآخر.

4- المفهوم النحوي للفضلة والعمدة يتمتع بقدرة أكبر في وصف العنصر في الجملة العربية بالمقارنة مع المسند والمسند إليه. فالفضلة والعمدة يتخطيان مفهوم الإسناد والعلاقة الوظيفية، بحيث يمكنهما ضم عناصر إضافية من الجملة بخلاف المبتدأ والخبر والفعل والفاعل. ويتجلى ذلك في استخدام مصطلح "شبه العمدة" في هذا السياق لوصف عناصر مختلفة تقوم بوظائف غير وظائفها الأصلية وتشارك العمدة في وظائفها الأساسية.

5- استخدام مصطلحي العمدة والفضلة له حظ كبير من الدقة والمنهجية؛ لأنهما يدلان على التمييز بين العناصر الأساسية المكونة للجملة، ومصطلح الفضلة لا يعني وصفا قدحيا في عناصره وإنما يدل على ترتيب الأولويات داخل بناء الجملة، وكونه لا يمكن الاستغناء عنه في بعض الحالات لا يجعله عمدة.

6- التقديم التأخير يأتي لوظائف بلاغية يروم بها المتكلم مطابقة كلامه لمقتضى الحال، ولا تخضع لنظرية العمدة والفضلة.

7- حاجة الدرس اللغوي إلى مزيد من رسم الحدود والمعالم، وتوضيح أبواب العمد والفضلات بطريقة علمية تحسم الجدل والخلاف فيها، وتصنف ما يعرف بأشباه العمد وتحديد مكانتها ودورها في الدلالة والتركيب.